آب / اغسطس 2009
العدد الثاني
الطبعة العربية

العالم الحضري

ظاهرة تغير المناخ

هل يمكننا فعلاً إلقاء اللائمة على المدن؟

- المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية
- مدينة غواليور الهندية
- سنغافورة: نموذج للتنمية المستدامة
- الدور التنفيذي لشركاء التنمية بالمرصد الحضري للمدينة المنورة
- الاستثمار اليوم لغد آمن

برنامج الموئل
UN-HABITAT
لمستقبل حضري أفضل

مقدمة الطبعة العربية

تحمل لنا الأخبار، وخاصة في العقد الأخير، حوادث عن مظاهر مناخية مختلفة لم تكن موجودة من قبل سواء في ذلك المكان بالذات أوبكذا شهر أو فصل من السنة.

غير أن تراكم هذه الظواهر زاد أيضاً من وتيرة تلك الأخبار وشدة الحوادث الناجمة عنها. فنحن نسمع اليوم عن فياضانات في مدن وبلدان لم تكن معتادة عليها من قبل. كما نسمع عن مناطق جافة تماماً نتيجة إنحسار الأمطار في مدن وبلدان لم تعتد على ذلك خاصة ضمن فصول معينة من السنة. ولم تقتصر هذه الظواهر على الجفاف والفياضانات، كما أعتادت أن تحمل لنا الأخبار في العقود الماضية، بل تعدتها إلى فواجع إنسانية مدمرة كالتسونامي والإنجرافات الحادة والواسعة في التربة وآثارها على المحصول الزراعي والتنوع البيولوجي.

ولاشك أن هذه الظواهر التي تلامس حدّ التهديد، التوازن البيئي من جهة وأسس الانسجام القائمة بين الطبيعة والإنسان، لها أبرز الأثر في تشكيل وتيرة ونوعية التنمية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وقد باتت تشكل في الوقت الحاضر خطراً قد يفضي إلى حدوث تغيرات عميقة من شأنها إعاقة التنمية البشرية بشكل لا يمكننا من تغيير نتائجها المدّمرة. كذلك فإن هذه الظواهر تحدّ بشكل كبير من قدرتنا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

كما أننا قد بدأنا نستشعر بالفعل آثار التغير المناخي، مما يشير إلى أن الأوضاع المتردية التي ستؤول إليها البشرية سوف تتفاقم ما لم تكن هنالك جهوداً كبيرة من الحكومات المركزية ومن جميع الشركاء للحيلولة دونها.

وقد أثبتت التجارب المختلفة بأنه من الممكن أن تنجم عن هذه الظاهرة المناخية كوارث أكثر حدة من الفيضانات والجفاف وانهيار النظام البيئي والتنوع البيولوجي. وقد تزداد رقعة انتشار الأمراض المعدية. وبالفعل، فقد بدأت كل هذه المظاهر بالنشوء في العديد من بقاع العالم. مخلفة ورائها آثاراً سلبية تحتم علينا النهوض والعمل لمواجهتها بكل الجهد لضمان استمرار البشرية على هذه الأرض.

إن المواضيع المطروحة في هذا العدد من مجلة العالم الحضري تشير إلى أنه قد تم بالفعل اتخاذ إجراءات كبيرة لمواجهة ظاهرة التغير المناخي. ويمكننا القول بأن العديد من هذه المقالات تمثل نداء استغاثة للعالم أجمع. كما أنها تتضمن دعوة للعمل يداً بيد بصفتنا مجتمعاً عالمياً يشارك في الحياة على كوكب واحد. حيث أن الخيارات التي نقوم بها اليوم لن تؤثر فقط على حياتنا ومصيرنا نحن؛ بل على حياة أبنائنا وأجيالنا المستقبلية.

وإنني أنتهز الفرصة هنا لكي أوجه دعوة للجميع لبذل المزيد من الجهود المشتركة بغية إحداث تغيير في الواقع الذي نعيشه أو على الأقل للحيلولة دون تفاقم الأوضاع التي نشهدها، وذلك للحفاظ على حضاراتنا الإنسانية والممتدة لأكثر من آلاف السنين، ولتحقيق الازدهار البشري في العالم أجمع.

علي ماجد شبو
رئيس مكتب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

العالم الحضري

فريق إعداد الطبعة باللغة العربية

الإشراف العام

علي ماجد شبو

ترجمة وتحرير

ديانا فاروق نغوي

الناشر

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

(الموئل)

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

www.unhabitat.org.jo

تصدر مجلة " العالم الحضري " بشكل دوري عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. إن الآراء المطروحة في هذا المنشور تعود لأصحابها ولا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). كما أن استخدام مفردة "دولة" لا تعبر عن أي حكم أو تقييم من جانب المؤلفين أو من جانب برنامج الموئل حول الوضع القانوني أو أي وضع آخر لأي كيان إقليمي.

إعادة الطباعة

يجب الإشارة إلى المقالات المنشورة لدى إعادة طباعتها أو ترجمتها بعبارة "نقلاً عن مجلة العالم الحضري" مع ضرورة ذكر اسم الكاتب. يرجى إرسال نسخة عن المقالات لدى إعادة طباعتها إلى العنوان التالي:

info@unhabitat.org.jo

العالم الحضري

فريق إعداد الطبعة باللغة الإنجليزية

EDITOR: Roman Rollnick

EDITORIAL ASSISTANTS: Tom Osanjo, Eric Orina

EDITORIAL BOARD

Oyebanji Oyeyinka (Chair)

Daniel Biau

Lucia Kiwala

Anatha Krishnan

Eduardo López Moreno

Jane Nyakairu

Edlam Yemeru

Nicholas You

Mariam Yunusa

Raf Tuts

www.un-habitat.org

© 2008 UN-HABITAT

UN-HABITAT

P.O.Box 30030, GPO

Nairobi 00100, Kenya

Tel. (254-20) 762 3120

Fax. (254-20) 762 3477

E-mail: urbanworld@unhabitat.org

PRESSGROUP HOLDINGS EUROPE S.A.

San Vicente Martir 16-6-1

46002 Valencia, Spain

Tel. (34) 96 303 1000

Fax. (34) 96 303 1234

E-mail: urbanworld@pressgroup.net

PUBLISHER: Angus McGovern

MANAGING EDITOR: Richard Forster

STAFF WRITERS: Jonathan Andrews, Kirsty Tuxford

ART DIRECTOR: Marisa Gorbe

المحتويات

رسالة المدير التنفيذي

المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية

كلمة الأمين العام للأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

يداً بيد وهدف واحد

رأي - لماذا يعد رأي الحكومات خاطئاً بشأن ظاهرة تغير المناخ

قصة الغلاف - تغير المناخ

التحدي الذي تواجهه المدن الإفريقية

أهمية عمليات الإنشاء في خفض معدلات الانبعاثات

لماذا تعتبر المدن العامل الأبرز في نشوء ظاهرة تغير المناخ

مدينة غواليور الهندية

من أين سيأتي التمويل الآن؟

ابتكارات وأخبار من أوروبا

الحواضر الكبرى في المستقبل

في بؤرة الضوء - كولومبيا

أخبار من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

سنغافورة: نموذج للتنمية المستدامة

أخبار من منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أبو ظبي تنشئ أول مدينة خالية من الكربون

جمهورية مصر العربية - ظاهرة تغير المناخ وآثارها على المدن العربية

برنامج الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث - الاستثمار اليوم لغد آمن

المملكة العربية السعودية - الدور التنفيذي لشركاء التنمية بالمرصد الحضري للمدينة المنورة

الأردن - آليات تمكين القطاع الخاص

أخبار من منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا

أخبار من منطقة وسط وشرق أوروبا

مجلة العالم الحضري

العدد الثاني

آب/ أغسطس 2009

تنشر بدعم من:

حكومة مملكة البحرين

أمانة المدينة المنورة

المرصد الحضري للمدينة المنورة

مكتب الدكتور أحمد فريد مصطفى

استشارات في العمارة والتخطيط والهندسة

AFM CONSULTANTS

لقد باتت ظاهرة تغير المناخ تشهد تفاقماً متزايداً بحيث أصبحت أبرز التحديات التي تواجهها عملية التنمية في القرن الحادي والعشرين، وهذا ما دفعنا لإبرازها كموضوع غلاف العدد الثاني من مجلتنا الدورية الجديدة، العالم الحضري.

وبهذا الصدد، فلا يسع أي منا أن يتنبأ حقاً بالمأزق الذي قد تواجهه أية مدينة في غضون السنوات العشر، أو العشرين، أو الثلاثين المقبلة. وفي هذه الحقبة الحضرية الجديدة، حيث يقطن أكثر من نصف سكان العالم في المدن، فلا بد لنا من الأخذ بعين الاعتبار بأن أعظم الآثار التي تخلفها الكوارث الناجمة عن هذه الظاهرة تبدأ في المدن وتنتهي بها أيضاً. ولذلك، فيمكن القول بأن التأثير الأكبر لهذه الظاهرة ينشأ من المدن بحد ذاتها.

بيد أن هنالك إمكانية لتعزيز التدابير الوقائية بشكل كبير من خلال إيجاد تخطيط أفضل لعمليات استخدام الأراضي وقوانين البناء، بحيث يمكن للمدن الحفاظ على أدنى مستويات الآثار الإيكولوجية وضمان توفير أقصى قدر من الحماية لسكانها ضد مخاطر الكوارث، ولا سيما للشرائح الفقيرة.

وفي ظل وجود ما يزيد عن مليار نسمة ترزح في الأحياء الفقيرة، ومعظمها في البلدان النامية، فقد باتت ظاهرة الفقر في العالم تتجه نحو المدن من خلال ما يطلق عليها ظاهرة " تحضر الفقر".

ولذلك، فلا بد لنا من التفكير على كل من الصعيدين العالمي والمحلي في آن واحد إذا ما أردنا مواجهة ظاهرتي الفقر وتغير المناخ، كما ينبغي علينا أن ندرك بأن أسرع طريقة للتخفيف من حدة كارثة تغير المناخ تكمن في الحد من ظاهرة الفقر الحضري.

من جهة أخرى، فإن نشوء ظاهرة تغير المناخ بمثابة أبرز قضية في ميدان التنمية الدولية لم يكن أمراً من قبيل الصدفة المحضة، ولا سيما في ظل نشوئها خلال الوقت والمعدل ذاته لنشوء العالم المتحضر.

ولا بد لنا من إدراك واقع وجود ما نسبته 40 بالمائة من إجمالي سكان العالم ممن يعيشون على مسافة تكاد لا تتجاوز 60 ميلاً عن شواطئ البحار، وغالباً ما يكون ذلك في كبرى المدن، بالإضافة لوجود نحو 100 مليون نسمة ممن يقطنون على ارتفاع دون المتر الواحد فوق متوسط مستوى سطح البحر. كما تشير التوقعات إلى احتمالية زيادة تعرض هذه المجاميع الحضرية والبيئية لخطر أكبر – وذلك في ظل النشاط البشري المتزايد – جراء تآكل السواحل، وارتفاع مستويات سطح البحر، وتلوث المياه المالحة، وإمكانية حدوث عواصف أكثر قوة في المستقبل.

وترزح شتى المدن الساحلية تحت وطأة هذه التهديدات، بيد أن أثرها قد يكون أكبر وأكثر دماراً على المدن التي تتجاوز كثافتها السكانية 10 ملايين نسمة. علاوة على ذلك، فمن الممكن أن يتعرض ملايين الأفراد لمخاطر أكبر للإصابة بالأمراض في المناطق التي تتعرض بها أنظمة المياه والصرف الصحي إلى ضغط شديد.

وقد كان للمدن دوراً كبيراً في التصدي لظاهرة تغير المناخ، وذلك بحسب ما تمت الإشارة إليه لدى انعقاد الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مدينة نانجينغ في الصين خلال شهر نوفمبر / تشرين الثاني الماضي.

كما تم التوكيد خلال هذا المنتدى على استحالة تجاهل أية مدينة ناجحة في العالم لآثار ظاهرة تغير المناخ. علاوة على ذلك، فلا بد من وجود تعاضد فيما بين الجهود المبذولة لتحقيق النمو الحضري المنسجم وجهود التخفيف من آثار الكوارث والحد من معدلات التأثر بها. كما تبرز هنا أهمية أنظمة الإنذار المبكر ونظم الرصد الأفضل، إلى جانب ضرورة اتخاذ المدن لأولى الخطوات اللازمة لخفض معدلات إنتاج المخلفات والانبعاثات، بالإضافة إلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لخفض مستويات استهلاك الطاقة.

وتشهد العديد من البلدان النامية تزايداً في حجم التدفقات السكانية نتيجة الهجرة من مناطق الأرياف إلى المدن والتي تعزى إلى تدني مستويات الإنتاج الزراعي والناجم عن الظروف الجوية المرتبطة بظاهرة تغير المناخ.

كما خلص المنتدى إلى أن الصلة ما بين عملية التحضر الفوضوية والمتسارعة وظاهرة تغير المناخ تنطوي على العديد من الآثار التي تنعكس على الشرائح الضعيفة من الأفراد، لا سيما النساء، والشباب، والشرائح شديدة الفقر، حيث نوه المشاركون إلى ضرورة تنفيذ الجهود المنسقة والمتضافرة على كل من الصعيدين المعياري والتنفيذي.

وقد تضمن المنتدى عروضاً ومناقشات للعديد من الممارسات، إلى جانب تسليط الضوء على أفضل الأساليب المتبعة في المدن ونتائجها في سياق الحد من الآثار الإيكولوجية وخفض مستويات انبعاثات الكربون.

إن أشكال التضارب الناشئة على صعيد المبادرات المحلية تشير إلى ضرورة تنفيذ عمليات دولية ووطنية لصنع القرار، وذلك بغية دمج الأجندة المعنية بمواجهة ظاهرة تغير المناخ والآليات والنظام المقربين بعد انتهاء بروتوكول كيوتو.

وبالفعل، فسوف يتم تحديد مصير مئات الملايين من الأفراد في شتى أنحاء العالم وفقاً لسرعة عمليات الكيف والمعايير التي سوف تتخذها المدن للتخفيف من آثار الكوارث، حيث تعد المدن مسؤولة عما نسبته 75 بالمائة على الأقل من انبعاثات غازات الدفيئة.

وعليه، فإن كيفية إدارتنا واستهلاكنا للطاقة في مدننا سوف تعتبر المحرك الرئيسي وراء ظاهرة الاحترار العالمي، حيث تنشأ ما نسبته 75 بالمائة من معدلات الاستهلاك العالمي للطاقة في المدن، فضلاً عن نشوء نصف هذه النسبة تقريباً جراء عمليات احتراق الوقود المستخدم في قطاع النقل الحضري. وبذلك، فإن كل دولار يتم إنفاقه للحد من مستويات الاستهلاك هذه يعد من أكثر التدابير فعالية من حيث التكلفة والتي يمكن للحكومات المحلية اتخاذها للتخفيف من وطأة ظاهرة تغير المناخ.

وعلى صعيد متصل، فلا بد للسلطات المحلية من توجيه عملية البحث عن حلول للتصدي لهذه التحديات العالمية. بيد أنه وحتى يومنا هذا، فلا توجد سوى بضعة أمثلة شاملة فيما يتعلق بعمليات الكيف والتخفيف من الآثار على الصعيد المحلي، كما تبرز هنا ضرورة تشكيل منبر عالمي لإفساح المجال للنقاش وتبادل الأفكار والمعلومات حول أفضل الأساليب المتبعة، إلى جانب ضرورة اتخاذ السلطات المحلية للتدابير العملية اللازمة والتي من شأنها التكيف مع ظاهرة تغير المناخ والحد من آثارها.

وسوف تواصل منظومة الأمم المتحدة التزامها لتقديم الدعم المنسق للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء على كل من الأصعدة المحلية، والوطنية، والإقليمية، والعالمية للتصدي لظاهرة تغير المناخ، سواء كان ذلك في الوقت الحاضر، أو في أي وقت لاحق، وحتى ما بعد عام 2012. كما عملت الأمم المتحدة على حشد جميع الطاقات، وعلى صعيد لم يسبق له مثيل، من أجل جمع مختلف القوى الجماعية لمختلف كياناتها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من استجابة المجتمع الدولي لهذا التحدي.

ولذلك، فقد عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على تصميم مشروع جديد أطلق عليه اسم شبكة التنمية الحضرية المستدامة : مبادرة المدن في مواجهة ظاهرة تغير المناخ (SUDNet) – والذي يتم تنفيذه بدعم مالي سخي قدمته حكومة النرويج. كما تم تصميم هذا المشروع بما يتلاءم مع خطتنا المؤسسية الإستراتيجية متوسطة الأجل للأعوام 2008 – 2013.

كما أننا سنسعى من خلال هذه المبادرة إلى الحد من آثار هذه الظاهرة على المستوطنات البشرية، إلى جانب زيادة قدرات تكيف الحكومات المحلية من خلال تعزيز الهياكل الإدارية، وإدماج القطاع الخاص والمجتمع المدني في إيجاد الحلول العملية.

علاوة على ذلك، فسوف يتم التركيز على تحسين عمليات الإدارة الحضرية، وتعزيز نهج اللامركزية على صعيد الصلاحيات والمسؤوليات وإدراجها ضمن المستويات المناسبة، وتعزيز عمليات الإدارة البيئية. كما ستسعى هذه المبادرة إلى تقديم إستراتيجيات متكاملة للمدن للتخفيف من وطأة ظاهرة تكيف المناخ والتعامل معها.

بيد أنه لا يمكن للبلديات خوض هذه المعركة لوحدها، حيث أنها بحاجة للدعم من جانب كل من الحكومات والقطاع الخاص، لا سيما في الوقت الراهن والذي نشهد به صعوبات الأزمة المالية العالمية.

أنا تيبايجوكا

دعوة ملحة لقادة العالم لاتخاذ إجراء عاجل

يطلق السيد ديفيد كادمان، مستشار مدينة فانكوفر ورئيس المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية – الحكومات من أجل الاستدامة، في مقالته هذه نداء للحكومات لتنفيذ الإجراءات المناسبة ضمن إطار ما بعد بروتوكول كيوتو، وذلك لكي تتم مناقشة هذه الإجراءات خلال المؤتمر المزمع عقده في كوبنهاغن في ديسمبر / كانون الأول المقبل حول ظاهرة تغير المناخ.

ذوبان الجليد في القطب الشمالي

لقد أكد المجتمع العلمي في ميادينه كافة واقعاً لا لبس فيه، ألا وهو: واقع ظاهرة تغير المناخ التي نشهدها، بالإضافة إلى بلوغ معدلات تركز غازات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى مستويات قياسية، فضلاً عن تزايدها بشكل مطرد.

وقد باتت القمم الجليدية في منطقة القطب الشمالي تشهد انهياراً أسرع بكثير مما كان متوقعاً بحسب النماذج العلمية. أما في القطب الجنوبي، فتتعرض القمم الجليدية للذوبان جراء حرارة الشمس التي تنعكس عليها، الأمر الذي يساهم في الاتساع المتزايد للرقعة المائية للمحيطات والذي من شأنه استيعاب المزيد من الحرارة في فصل الصيف. كما تؤدي عملية الذوبان هذه إلى فتح المزيد من الممرات المائية، فضلاً عن ذوبان الصخور الجليدية المجاورة، مما يؤدي إلى نشوء مخاطر كبيرة جراء انبعاث كميات كبيرة من غاز الميثان والتي تعد أقوى بما يعادل 23 ضعف قوة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون.

وقد بدأت الأنهار الجليدية بالذوبان والتلاشي في مختلف أنحاء العالم، وذلك في كل من غرينلاند وجبال الهملايا، والحديقة الوطنية للثلوج في منطقة كليمنجارو، وأعالي جبال الأنديز.

إن هذه التغيرات سوف تكون ذات أثر عميق للغاية على تدفقات المياه والتي يعتمد عليها مليارات الأفراد كمصدر للمياه، كما أنها ستؤدي إلى بداية ارتفاع مستويات منسوب مياه البحار. من جهة أخرى، تشهد البلدان في شتى أنحاء العالم تغيرات مناخية عميقة للغاية، والتي تتجسد في تغير الأنماط الجوية، ونشوء عواصف وأعاصير أكثر قوة، والمزيد من الفيضانات التي تخلف أضراراً كبيرة للغاية.

تقدم بطيء

إن التقدم الذي تحرزه الدول لدى التئامها سنوياً في مؤتمر الدول الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يعد بطيئاً للغاية.

علاوة على ذلك، فإن هذا المؤتمر لا يتضمن سوى الكلام الذي يذهب أدراج الرياح، في حين تعاني الأرض ارتفاعاً في درجات الحرارة مما يعرض جميع أشكال الحياة، بما فيها حياتنا، لخطر كبير. من جهة أخرى، فتوجد بضعة بلدان، إن وجدت أصلاً، والتي سوف تتمكن من تحقيق أهداف اتفاقية كيوتو والمتعلقة بالحد من مستويات انبعاثات الكربون وخفضها بنسبة 6 بالمائة بالمقارنة مع النسبة المسجلة في عام 1990. إلا أن هنالك العديد من الدول التي وقعت على اتفاقية كيوتو والتي لم تتخذ أية إجراءات بهذا الصدد، مما أدى إلى تزايد نسبة هذه الانبعاثات بحيث تجاوزت النسب المسجلة في عام 1990.

ولا توجد لنا أية فرصة لمناقشة هذه المسألة سوى في مؤتمر الدول الخمسة عشر الأعضاء والذي سينعقد في مدينة كوبنهاغن في ديسمبر / كانون أول من العام الجاري، وذلك للتفاوض حول إطار ما بعد بروتوكول كيوتو، وبحضور مسؤولين في الميدان العلمي للإشارة إلى ضرورة خفض مستويات الانبعاثات بنسبة تقل عن 80 بالمائة بالمقارنة مع المستويات المسجلة في عام 1990، بحيث يتم تحقيق ذلك بحلول عام 2050.

وإننا على يقين بأن النتائج ستكون كارثية إذا ما أخفقنا في مواجهة عواقب الاقتصاد العالمي، وإذا ما أخفقنا في إنقاذ الحياة على الأرض.

البداية من المدن

هل يمكننا اعتبار أنفسنا بمخلوقات قادرة على تخطيط مستقبلها والتصدي لهذه التغييرات العميقة؟ وهل يمكننا تحقيق ذلك بالفعل؟ سأقتبس هنا مقولة الرئيس الأمريكي أوباما: نعم نستطيع!

يعيش أكثر من نصف إجمالي سكان العالم في المناطق الحضرية في يومنا هذا، كما ستبلغ هذه النسبة الثلثين في وقت قريب، لا سيما في المدن والمناطق المسؤولة عما نسبته 75 بالمائة من الإجمالي العالمي لانبعاثات الكربون، كما ستنجم غالبيتها من البلدان الثرية التي تقع في شمال الكرة الأرضية.

كما تتجلى هنا ضرورة إحداث تغييرات عميقة، فضلاً عن أن المناطق الحضرية المتنامية ستكون المناطق الأكثر فعالية لإحداث هذه التغييرات وبشكل أسرع من غيرها. من جهة أخرى، فلا بد من إيجاد تدابير أفضل في مجال استهلاك الطاقة في المدن، ولا بد لنا من إحداث نقلة نوعية من خلال التحول عن مصادر الوقود التي تحتوي على الكربون نحو مصادر أخرى للطاقة المتجددة.

ولا بد لنا أيضاً من تحقيق هدف آخر، بحيث يتم تغيير واقع اعتماد كل من المباني القديمة والحديثة على شبكة الكهرباء، ونظم المياه، ونظم التخلص من المخلفات، بحيث تتمكن تلك المباني من دعم شبكات الكهرباء ونظم توفير المياه، إلى جانب مساهمتها في القضاء على مسألة إنتاج المخلفات. علاوة على ذلك، فلا بد لنا من إعادة تشكيل نظم النقل الموجودة في مدننا، وتشجيع التوجهات نحو اتباع ممارسات المشي، وركوب الدراجات الهوائية، وإيجاد ممرات العبورالنظيفة. أما بالنسبة لأولئك ممن يتذرعون بعدم قدرتهم على إيجاد موارد مالية لتحقيق هذه النقلة النوعية، فأود تذكيرهم هنا بالسرعة الهائلة التي تمكنا فيها من إيجاد مئات الملايين من الدولارات لإنقاذ المؤسسات المالية التي تأثرت بالأزمة الاقتصادية، ولإنقاذ الموازنات العسكرية المتضخمة.

وبإمكاننا تحقيق هذا الأمر إذا ما وضعناه نصب أعيننا وجعلناه من أبرز أولوياتنا، حيث تواجه البشرية في الوقت الراهن حالة أشبه بمثال الجمل الذي يمر عبر ثقب الإبرة، ولا يوجد مجال كبير للخطأ، ونحن على يقين بأننا نمتلك المقدرة على تحقيق إنجازات مذهلة.

لقد شرعنا في إرسال رجل إلى سطح القمر وتمكنا من ذلك، كما شرعنا في إرسال مركبة فضائية إلى كوكب المريخ وتمكنا من ذلك أيضاً، وكذلك الأمر فيما يتعلق بقضيتنا الراهنة، حيث أنها تتطلب هذا النوع من الالتزام والعزم على التصدي للتحديات التي تطرحها ظاهرة تغير المناخ

فكروا في الأجيال القادمة واستخدموا مصادر بديلة للطاقة

إن أية خطوة نقوم باتخاذها بهذا الصدد سوف تجعلنا أقرب إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، أما المماطلة والتأخير، فسوف تعني إبطاء وتيرة عملية التقدم.

علاوة على ذلك، فإن أية موارد نفطية نتجنب استخدامها اليوم، في ظل بلوغنا ذروة استخدام المشتقات النفطية، ستجعلنا نبدأ في إيجاد الموارد التي نحتاجها للتحول نحو استخدام مصادر الطاقة المتجددة في المستقبل.

وهنالك ما يكفي من الطاقة الشمسية اللازمة لتلبية احتياجاتنا للتدفئة، والتي يمكن جمعها مع الطاقة الحرارية للأرض والقدرات الكافية لإنشاء المزيد من الألواح والجدران الشمسية لتلبية متطلبات المباني ذات الكفاءة والاستخدام الذكي للطاقة، مع القدرة على تغذية الشبكات المحلية.

أضف إلى ذلك استخدام طاقة الرياح، وطاقة مياه الأنهار الجارية، وطاقة المد والجزر، وطاقة الأمواج والتحول نحو الطاقة الهيدروليكية، فبإمكاننا التحول عن الاعتماد على موارد المشتقات النفطية والوقود، والحفاظ عليها لاستخدامها في المهام المخصصة لها فقط.

كما تنطوي عملية التحول هذه على العديد من الإيجابيات، وأبرزها بأنها سوف تحدث على النطاق المحلي حيث نعيش، كما أنها ستعمل على تحفيز النمو المحلي للقوى العاملة، بحيث أنها ستبقى ضمن مجتمعاتنا. إلا أن غياب الدافع السياسي يعد العامل الرئيسي لعدم تحريك أجندة العمل هذه، مما يحول دون تحقيقنا لمستقبل مزدهر، والحيلولة دون إلزام أنفسنا كمجتمع بتحقيق ذلك وتوفيره للأجيال المستقبلية.

وهنالك رغبة في تحقيق هذه النقلة النوعية، فضلاً عن وجود التزام للعمل مع الحكومات والمؤسسات الدولية لبلوغ هذه الغاية، والدليل على ذلك رغبة المدن الألف الأعضاء في مجلس الحكومات المحلية من أجل الاستدامة، والاتحادات الوطنية للبلديات والبالغ عددها 136 اتحاداً الأعضاء في منظمة الحكومات المتحدة والمحلية، والمدن الأربعين الكبرى الأعضاء في مجموعة المدن الأربعين القيادية في مجال حماية المناخ (C40) وجميع عمداء البلديات الأعضاء في مجلس العمداء العالمي بشأن تغير المناخ.

التزام قوي

نحن بحاجة إلى وجود التزام قوي باتفاقية ما بعد بروتوكول كيوتو، إلى جانب وجود مشاركة قوية من قبل الدولة الوحيدة التي لم توقع على هذه الاتفاقية، أي الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل خفض مستويات انبعاثات الكربون في المستقبل، الأمر الذي من شأنه ضمان ديمومة الحياة على وجه الأرض لأجيالنا القادمة. فهل يوجد أي نوع من المبالغة في الطلب من بلدان العالم أخذ مسألة المناخ على محمل الجد، والتزامها بتجنب حدوث الكوارث المناخية للأجيال المقبلة؟ لا يمكننا ببساطة العيش وكأنما الغد غير آت أبداً. ولا بد لنا أيضاً التعلم من المواطنين والتفكير بالأثر الذي ستخلفه شتى أعمالنا وقراراتنا على حياة سبعة أجيال متتالية في المستقبل.

ولا بد لنا أيضاً تعلم كيفية العيش برفق على الأرض، وضمان وفرة خيراتها لأجيال المستقبل. وهذا هو الوقت، في القرن الحادي والعشرين، والذي ينبغي على الحكومات أن تتضافر فيه خلال مؤتمر كوبنهاغن في شهر ديسمبر / كانون أول 2009، والعمل جنبا إلى جنب مع سكان المناطق الحضرية بغية إيجاد السبل المناسبة لتفادي ظاهرة تغير المناخ الكارثية.

كما ينبغي عليها الالتزام بإيجاد الموارد الكافية لكي تتمكن جميع الأمم وجميع المجتمعات الحضرية من أن تكون جزءاً من الحل. ولعلنا الجزء الناقص في هذه المعادلة، كما أنه لا وجود لأية مهمة صعبة أو مستحيلة إذا ما وضعناها نصب أعيننا، وببساطة، فلا يسعنا الفشل في هذه المسألة. ◆

المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية الحكومات المحلية من أجل الاستدامة

تمثل مبادرة المدن من أجل حماية المناخ والتابعة لهذا المجلس آلية فاعلة تسهم في مساعدة ما يزيد عن 900 حكومة محلية في شتى أنحاء العالم للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. كما تضمن النهج الذي تتبعه هذه المبادرة الجمع ما بين التدريب التقني، وتوفير التسهيلات، وإعداد التقارير، وتحديد أفضل الممارسات المتبعة، وإعداد دراسات الحالة المتعلقة بالسياسات، وتوفير تقنيات دعم السياسات. كما يوفر المجلس المساعدة المباشرة للحكومات المحلية لفهم دورها في التصدي لظاهرة تغير المناخ، وكيفية تنفيذها لهذا الدور على أكبر قدر من الكفاءة والفعالية. وفي ظل انتقال النقاش حول عمليات التخفيف من آثار هذه الظاهرة إلى إطار ما بعد اتفاقية بروتوكول كيوتو، فقد عمل المجلس على توسعة آفاق عمله لكي تتضمن التركيز على ضرورة تكيف الحكومات المحلية مع ظاهرة تغير المناخ والتي تتفاعل في الواقع في البيئة المحيطة بنا. كما تم تطوير عمليات التكيف في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا من خلال اتباع أفضل الممارسات، وإعداد الكتيبات الإرشادية حول الأدوات والتقنيات اللازمة للتكيف، أما في أوروبا، فقد تم إعداد دراسات الحالات وتنظيم المؤتمرات، وكذلك الأمر في إندونيسيا. كما يتبنى المجلس في نهجه الإستراتيجيات العامة لإدارة المخاطر وخلق الفرص طويلة الأمد، إلى جانب التركيز على عمليات التكيف المادية وغير المادية، وإنشاء شبكات مختصة لتوفير المرونة والقدرات طويلة الأمد.

حان وقت العمل

يصف الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، ظاهرة تغير المناخ باعتبارها " التحدي الأبرز في الوقت الراهن". كما يشير إلى الضرورة الملحة لتسريع وتيرة العمل في الوقت الراهن للتخفيف من الآثار الكارثية وتجنب المزيد منها في المستقبل، إلى جانب ضرورة زيادة الجهود الرامية للتخفيف من الآثار الحالية والمستقبلية. كان ذلك خلال رسالته التي وجهها إلى المدراء التنفيذيين في مؤسسات الأمم المتحدة في نوفمبر / تشرين الثاني 2008 لدى اجتماعهم لمناقشة مسألة المناخ في مدينة بوزنان في بولندا.

بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة

إنني أرغب في جمع مختلف الآراء ووجهات النظر في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى مختلف الخبرات ونقاط القوة في منظومتنا من أجل توحيدها في بوتقة واحدة فيما يتعلق بظاهرة تغير المناخ والتي بلغت حداً هاماً للغاية.

ومنذ انعقاد مؤتمر بالي (في ديسمبر / كانون أول 2007)، نشأت المزيد من الأدلة الدامغة والتي تشير إلى الضرورة الملحة لاتخاذ الإجراء المناسب الآن. كما برزت مستويات الضعف والمخاطر التي يواجهها الأفراد في شتى أنحاء العالم جراء الأحداث المناخية المدمرة التي شهدها العالم، كالأعاصير المدارية التي ضربت ميانمار ومنطقة البحر الكاريبي، والفيضانات الواسعة في كل من الهند والصين، وحالة الجفاف التي ألمت بمنطقة إفريقيا.

ومن الجلي أيضاً بأن الشرائح الفقيرة تعد الأكثر تأثراً من المؤشرات المتزايدة لتغير المناخ، كما لا تزال هنالك مستويات غير متكافئة من التعرض للمخاطر حتى بالنسبة للشرائح التي لم تسهم سوى بالقليل للتصدي للمشكلة التي تواجهها هذه المعمورة.

كما أننا نشهد في يومنا هذا سلسلة من الأحداث التي تهدد كلاً من نسيج النظام الدولي، والأمن البشري والبيئي للأفراد في كل مكان. علاوة على ذلك، فقد أدت ظاهرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وموارد الطاقة إلى رجوع 100 مليون نسمة على الأقل لحالة الفقر. ومن المرجح لهذا العدد أن يرتفع في ظل الأزمة المالية العالمية وحالة الركود التي تليها.

من جهة أخرى، فإننا نواجه خطورة من نوع آخر هنا، والتي تتمثل في الأثر العكسي لنتائج مختلف الجهود التي بذلتها البلدان لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الحد من مستويات الفقر، والجوع وتدني المستوى الصحي للأفراد.

وفي مثل هذا الوقت، يمكن القول بأن المخاطر تنطوي أيضاً على العديد من الفرص، ففي ظل مواجهة التهديدات المتزايدة، لا بد للمجتمع الدولي من إثبات رغبة استثنائية للتضافر وإرساء الأسس اللازمة من أجل صنع مستقبل أفضل.

وعلى صعيد متصل، فينبغي أن ترتبط هذه الرغبة بوجود اتفاق طموح حول مسألة المناخ. وإننا إذ نتطلع لانعقاد مؤتمر كوبنهاغن، فلا بد لنا من اغتنام الفرص التي ترافقت مع الأزمات العالمية المتعددة من أجل إيجاد رؤية اقتصادية جديدة تقوم على أساس تخفيض مستويات انبعاثات الكربون، والتي لا تقتصر فقط على ضمان تحقيق مناخ آمن، بل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام أيضاً.

بعبارة أخرى، فإن تنفيذ الاستثمارات الكبيرة في مجال الطاقة المتجددة والتقنيات ذات الكفاءة من حيث استخدام الطاقة ليس من شأنها وضع الأرض على المسار المستدام فقط، بل بإمكانها أيضاً توليد المزيد من فرص العمل وتحقيق النمو بمعدلات مذهلة. من جهة أخرى، فإن زيادة الاستثمار في عمليات المحافظة على الغابات وعمليات التشجير يمكن أن تعود بمنافع مختلفة على صعيد المناخ، والتنوع البيولوجي، إلى جانب المنافع الاقتصادية والتي تعتمد جميعها على الدعم المتبادل والمشترك، كما أنها تسهم في تعزيز قدراتنا على الحد من مخاطر الكوارث.

ولذلك، فلا بد لنا من زيادة مستوى طموحاتنا الجماعية المشتركة، فضلاً عن رفع مستوى التزامنا بها.

كما يتطلب العالم وجود مؤسسات دولية تتسم بالفعالية، والكفاءة، والتنسيق السليم من أجل تنفيذ الاتفاقات المستقبلية، وينطبق هذا الأمر بصفة خاصة على ميدان تمويل الإجراءات التي يتم تنفيذها للتصدي لظاهرة تغير المناخ، سواء كان ذلك على صعيد الترتيبات المؤسسية أو مستويات التمويل.

وهنا، تضع منظومة الأمم المتحدة نفسها كقناة فعالة على صعيد العمل الدولي وعلى نطاق غير مسبوق. كما يتعين علينا أن نتخذ نهجاً شاملاً لمعالجة القضايا المترابطة في ميادين النمو والتنمية الاقتصادية، وتغير المناخ، والغذاء، والزراعة، والطاقة. من جهة أخرى، فسوف تكون هنالك أهمية جمة لدور الأسواق العالمية والأدوات التمويلية لتحقيق عمليات النمو الاقتصادي بمستويات منخفضة من الكربون. علاوة على ذلك، فإن البرامج التي تم إعدادها لتحفيز النشاط الاقتصادي تتطلب تنفيذ الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية والتي توفر عوائد للنمو الاقتصادي، وتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتوليد فرص عمل جديدة في ميادين صديقة للبيئة.

ويتعين علينا أيضاً إيجاد معنى حقيقي لمفهوم التنمية المستدامة، بحيث يتسم بالشمولية، والعدالة، وجوهر الاستدامة البيئية. كما تتضمن عملية التنمية العالمية المستدامة عنصراً أساسياً يتمثل في وجود اتفاق طموح وعادل على صعيد مسألة المناخ، إلى جانب وجود إرادة سياسية لتحقيق هذا الاتفاق.

كما ستواصل منظومة الأمم المتحدة تكثيف جهودها لتحقيق المزيد من العمل المنسق والفعال في شتى المجالات المتعلقة بظاهرة تغير المناخ، وذلك حتى التئام اجتماع الدول الأعضاء في كوبنهاغن في ديسمبر / كانون أول 2009.

وإننا لنأمل بأن تساهم جهودنا الحثيثة في سد الفجوة الراهنة في عمليات التنفيذ وترجمتها إلى نتائج تقوم على أساس المشاركة والتعاون على الأمد البعيد وعلى مختلف الأصعدة، مما يساعدنا في التوصل إلى نتيجة ناجحة في المفاوضات بشأن ظاهرة تغير المناخ. علاوة على ذلك، فإننا على أتم استعداد لتقديم المساعدة في تنفيذ المهام الجديدة والتي يمكن أن تتمخض عن الاتفاقيات المقبلة.

إن العالم بأسره يرقبنا وينتظر رؤية النتائج على أرض الواقع، ولا ينبغي أن يؤول ذلك إلى أية خيبة أمل.

الفيضانات في مدينة الكوتنو في ليبيريا هل تعد احد أعراض ظاهرة تغير المناخ؟

برامج الأمم المتحدة - العمل بروح واحدة

تتضمن إحدى أولويات إطار التعاون ما بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية توفير الدعم اللازم للمدن الإفريقية لكي يتسنى لها إعداد وتنفيذ خطط التكيف وتخفيف آثار ظاهرة تغير المناخ.

كما يعزم كلا البرنامجين إلى ربط الخطط التي يتم إعدادها على المستويات الوطنية الفرعية (على صعيد الولايات / المقاطعات) بمبادرات التكيف والتخفيف من ظاهرة تغير المناخ والتي يتم إعدادها على المستوى المحلي.

من جهة أخرى، فيعزم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالتعاون مع البنك الدولي على توسعة نطاق عمليات إدارة المعلومات وتطوير وسائلها فيما يتعلق بالمدن وظاهرة تغير المناخ.

علاوة على ذلك، فيقوم كل من برنامج الموئل ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بالعديد من المساعي لإيجاد تطوير مشترك لوسائل بناء القدرات، بما في ذلك تطوير الإرشادات التوجيهية حول عمليات الإدارة في سياق ظاهرة تغير المناخ. ◆

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يداً بيد وهدف واحد

عمل كل من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكلاهما في نيروبي، على مدى سنوات عديدة، ضمن إطار تعاون مشترك وذلك من أجل ضمان شمولية الاهتمامات بالشؤون البيئية بعناية في صميم الاستدامة البيئية. هذا ما تفسره السيدة كارين بورهين في مقالتها هذه.

ويباشر كلا البرنامجين بداية حقبة جديدة في ميادين التخطيط والإدارة البيئية في المناطق الحضرية. وتبدو كل من مسألتي التنمية الحضرية والاستدامة البيئية بمثابة مفهومين حضريين متناقضين في نظر المدراء الحضريين في يومنا هذا. أما في المدن الناجحة، فتندمج كلتا المسألتين في بوتقة واحدة، وهو ما يعرف بالتنمية الحضرية المستدامة، وهو المفهوم الذي يرتكز بعناية على مفهوم عمليات التخطيط والإدارة البيئية.

وقد لوحظت ظاهرة تدهور البيئة بمثابة مشكلة منذ مطلع التسعينيات، حيث تصدرت أجندة قمة الأرض التي عقدت في ريو دي جينيرو آنذاك. وفي ظل نشوء المزيد من الوعي، والفهم والمعلومات بهذا الصدد على مدى العقدين الماضيين، فقد تضاعفت أيضاً المشكلات الناجمة عن وتيرة التحضر المتسارعة والمتواصلة.

وفي مطلع التسعينيات، شرع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتنفيذ برنامج المدن المستدامة – والذي تلته الأجندة الحادية والعشرين، حيث كان الهدف من ذلك إيجاد الإجابات والحلول لهذه المشكلات.

كما بدأ البرنامج في 10 مدن تقريباً، حيث تم إعداد دراسة منهجية للصلات القائمة ما بين النشاطات التنموية التي تنفذها هذه المدن والموارد البيئية، حيث تم خوض المناقشات مع المؤسسات والأفراد لتحديد الحلول اللازمة للمشكلات الأكثر إلحاحاً.

ومن ثم انضم برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى هذا البرنامج، بالإضافة إلى تزايد عدد المدن المشاركة على مر السنين. كما بلغ عدد المدن المشاركة في يومنا هذا 120 مدينة في 33 دولة. علاوة على ذلك، فهنالك العديد من المؤسسات الإقليمية والدولية والتي تستخدم هذا النهج أيضاً.

بيد أنه وبالرغم من اعتبار المشكلات فردية كالمدن تماماً، إلا أنه سرعان ما تم إدراك وجود نهج مشترك أدى إلى نشوء الحلول التي يمكن تكرارها في مختلف المدن. أما

تغيير طريقة إدارة المدن تتطلب بعض الوقت

لقد كانت الغاية من جهود برنامج المدن المستدامة وأجندة العمل الحادية والعشرين تتمثل في تغيير النهج المتبع في المدن – بحيث تنطوي عملية الإدارة الحضرية على المزيد من المشاركة، والشفافية والإستراتيجية. بيد أن ذلك لم يكن ممكناً سوى بعد تحقيق بعض الخطوات لبناء الثقة وتحقيق النجاحات الصغيرة.

ولذلك، فقد استمرت غالبية مشاريع برنامج المدن المستدامة وأجندة العمل الحادية والعشرين لأكثر من 3 سنوات كما كان متوقعاً، وذلك بحسب المعلومات الصادرة عن وحدة دعم السلطة الحضرية في دار السلام في تنزانيا.

الربط بين المستويين المحلي والعالمي

لا بد من إيجاد صلة تربط ما بين المستويين المحلي والدولي من أجل تحقيق التنفيذ الأفضل للمعاهدات الدولية، كما من أجل تحسين مستوى المعاهدات التي يتم تنفيذها.

ويشير السيد أوتو زيميرمان – الأمين العام لمجلس المدن المستدامة إلى إمكانية حصول الحكومات الوطنية على دعم كبير ضمن مساعيها لتحقيق أهداف خفض مستويات غازات الدفيئة، بيد أن هذا الأمر يتطلب تمكين البلديات من العمل والتصدي لظاهرة تغير المناخ. كما أنه لا بد لها من إدراك أهمية العمل والجهود المحلية ضمن الخطط الوطنية التي يتم إعدادها لمواجهة تلك الظاهرة.

من جهة أخرى، فإن الخبرة الطويلة التي يتمتع بها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في ميدان التنمية الحضرية المستدامة، ولا سيما من خلال هذه التجربة، إلى جانب أدوات بناء القدرات التي تمت تجربتها واختبارها، سوف تعود بالنفع على الشبكة

دار السلام، تنزانيا

أشكال التعاون

تمثل المعلومات المتعلقة بالمناخ حجر الأساس لإيجاد الاستجابة الفاعلة للتحديات التي تطرحها ظاهرة تغير المناخ. كما تتمتع منظومة الأمم المتحدة بدور محوري في هذا المجال، وذلك من خلال إيجاد مختلف الموارد العالمية وجمعها لتنفيذ عمليات رصد وتحليل أنماط تغير المناخ. من جهة أخرى، تلتزم الأمم المتحدة بتعزيز جهودها لتوفير المعلومات العلمية السليمة والغير متحيزة حول المناخ بالإضافة لتوفير الخدمات اللازمة بغية إتاحة الفرصة لإعداد السياسات وصنع القرارات القائمة على الأدلة.

كما يعمل برنامج الموئل عن كثب مع البرامج الشقيقة في المجالات التالية:

- **توفير الدعم لعمليات التخطيط الوطنية** على صعيد التكيف، ودعم البلدان الأقل تطوراً على وجه الخصوص من خلال برامج العمل الوطنية في مجال التكيف والتي تعدها منظومة الأمم المتحدة.
- **تطوير قدرات** صانعي السياسات الوطنية والمحلية على صعيد التصدي للتحديات المرتبطة بظاهرة تغير المناخ، وذلك من خلال تنظيم حلقات العمل والمحاضرات على كل من الأصعدة المحلية، والوطنية، والإقليمية. كما يتضمن ذلك زيادة مستويات الوعي، وتوفير البيانات الديموغرافية والاجتماعية – الاقتصادية القائمة على أسس جغرافية، وتحديداً تلك البيانات المرتبطة بالمدن.
- **نقل المهارات التكنولوجية** من خلال إعداد الكتيبات الإرشادية وعمليات التدريب، وتوفير الدعم للسياسات والمساعدة التقنية اللازمة لتنفيذ استثمارات البنية التحتية الصديقة للبيئة في المناطق الحضرية، سواء كان ذلك في القطاع العام أو الخاص.

وفي تعاون مشترك، نظم كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة

预览已结束，完整报告链接和二维码如下：
https://www.yunbaogao.cn/report/index/report?reportId=5_19158